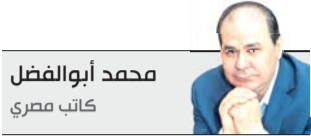


اللحظة المصرية على خارطة الإقليمية



محمد أبو الفضل
كاتب مصري

إلى إيجاد بيئة غير مستقرة بسبب تدفق رعايتها للمرتزقة والمتطرفين والإرهابيين، والذين لن يتوقفوا عند حدود سوريا وليبيا، بل يتقنون إلى الغرب.

أثبتت مصر أنها تتصرف وفقا لضوابط استقرار عليها وجدان المجتمع الدولي، ولم تظهر انقلابا وغبضا ووعونة وغطرسة في توجهاتها، وسجحت علاقات مع جهات عديدة، وحافظت على موازين صلبة مع قوى صغرى وكبرى. بكلام آخر، تقدم نفسها على أنها نموذج رشيد للغاية في منطقة قلقة لم تعهد هذا الدور من قبل، وبقيت لفترة طويلة في عهدة نماذج شاردة. يحتاج العالم في أوقات التحولات الكبرى إلى قدر من الانضباط في ممارسات الدول الحية، ولدى مصر الحديثة مزايا صاعدة تمكنها لتصبح بارزة في هذا المضمار، وتستطيع تقديم إسهامات جيدة عندما تستثمر التطورات الراهنة، وتتخلى عن الحذر المفرط في الإنكماش، وتضع رؤية للتعايش مع الأوضاع الإقليمية المفتوحة على احتمالات منها ما هو شديد القامة عليها إذا أصرت على الإنكفاء، وما هو واعد إذا قررت الاشتباك الإيجابي على الصعيد الإقليمي.

شاع الحديث خلال الفترة الماضية عن اللحظات والتوقيعات المناسبة للدول لجهة القيام بأدوار مؤثرة على الساحتين الإقليمية والدولية، وأعاد البعض الإشارة إلى تجارب مختلفة، وجرى التوقف عند نماذج انتهى أصحابها فرصا بدت مواتية للنفوذ والتقدم، باستخدام أدوات خشنة أو ناعمة، أو الائتلتين معا.

تقدمت إيران وتركيا، وامتلكت كل منهما طموحات وأحلاما ورؤى محددة، بصرف النظر عن اتساقها وتعارضها مع القانون الدولي، في حين تراجع أسهم عديد من الدول العربية الوارثة لأسباب متفرقة، وبينها مصر، وأصبحت أو كادت التطورات في المنطقة رهينة تقريبا لتصرفات قوى غير عربية، مع اتساع نطاق الاختراق عبر تغطيات محلية، ومساعدة وتواطؤ وتقاسم وكلاء دوليين. حاولت دول عربية المساهمة

بأدوار مختلفة لتجسيم صعود طهران وأنقرة، وفرملة الفوضى التي يتغذيان عليها، وحدثت نجاحات طفيفة ووقعت إخفاقات كثيرة، وبدت غالبية ردود الفعل الفردية والثنائية والجماعية لا تتناسب مع تعاضم التحديات التي يواجهها الأمن القومي العربي.

سعى البعض إلى ملء الفراغ الذي خلفه انهماك مصر وسوريا والعراق وغيرها في هوموها المعقدة، وقابلوا عنارات، وظلت حركة مصر كأكبر دولة عربية محكومة بضوابط وحسابات تتعلق بأوضاعها الداخلية التي منعت قيامها بدور مؤثر.

أعدت القاهرة ضبط جزء كبير من بوصلتها وتوازناتها السياسية والاقتصادية والأمنية في الداخل، وامتلكت وفرة عسكرية ملحوظة تمكنها من مجابهة أية تهديدات محتملة، وارتفع مستوى العلاقات مع دول عديدة في الشرق والغرب، وتقاربت رؤيتها في ملفات حيوية مع دول عربية شقيقة، غير أن التقارب لم يعكس في شكل خطة تتوافق على البات الحسم في ملفات مصرية، وبقي الدور العربي المنتظر غائبا.

ربما تكون هناك كوابح منعت حدوث تقدم على المستوى الجماعي، وحالت دون تكوين تحالف حقيقي يتصدى لما تمثله إيران وتركيا وإسرائيل من مخاطر إقليمية جراء تمددها السافر في شؤون بعض الدول، والذي استمد عافيته من التردى التي تشهد الحالة العربية العامة، ويقود استمرار التدهور إلى استنزاف مضاعف.

تتواصل مؤشرات دقيقة تجعل الوقت مواتيا للحديث عن اللحظة المصرية الغائبة وإنهاء الخصام الذي أرخى بظلال سلبية على الأوضاع العربية، وقوض الدور الإيجابي المنتظر من القاهرة لاعتبارات تتعلق بالانهماك قوى كبرى، وتهدم الكثير من المراكز التقليدية، ما يعني أن ثمة تغيرا مقلبا حيال القوى الماردة، سواء كانت دولا أو تنظيمات أو أفرادا، تتجاوز حدود التهديد بعقوبات أميركية مع إيران، أو التلويح بها مع تركيا.

قد تكون نقطة البداية بالتوجه نحو ضبط سلوك دولة مثل إيران والقوى التي تعتمد عليها في المنطقة، خاصة أن نظامها وأثره وأدواته يواجهون تصدعات من نوع جديد في العراق وسوريا ولبنان، تضاف إلى جملة من المشكلات الداخلية المعقدة.

لن تكون تركيا بعيدة عن المحاسبة أيضا، لأن التحركات التي تقوم بها ولو حظيت بقبول أو تشجيع أو تفاهم من بعض القوى تؤثر على تصوراتهم ومصالحهم في المستقبل، فالمنهج الذي تتبناه أنقرة في الوصول إلى أغراضها سوف تكون له تبعات وخيمة، ويؤدي



لبنان والمنطق الأعوج

دون أن تمر بأيدي الفاسدين، بحسب تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وحكومة حسان دياب لن يعرفها تاريخ لبنان، إلا بوصفها حكومة عجز وفشل. فهي لم تقدم شيئا على الإطلاق، ونهبت كل رهاناتها سدى، وانتهت إلى حائط مسود. حتى أنها لا تساوي قيمة الكرسي التي تجلس عليها.

والبرلمان لم يعد يستحق اسمه. فهو لا أكثر من "خيال ماته" ينصبه حزب الله كقذاعة وباب خلفي للمناورات القذرة. وأصبحت الاستقالات منه دليلا على الحاجة إلى التبرؤ من انعدام قيمته.

والناس عادوا إلى الشوارع يطالبون بالتغيير. حكومة لبنان حلا. ونظام يهيب، عليه الطائفون الفاسدون، لن يجرأ أحد على مد يد العون له. ولئن بدا الرئيس عون وسيدته ورئيس حكومته يقفون وحيدين على تلة الخراب، لا هم قادرين على المغادرة ولا هم قادرين على البقاء، فلأنهم باتوا يرون الهاوية التي وصلوا إليها. ولبنان ليس صالحا، لا بطبيعته ولا بتكوينه ولا بتاريخه. أن يكون طرفا في المشروع الصقوي، ولا أن يكون بيدقا في رقعة شطرنج يتحكم بها الولي الفقيه.

والسفاهة التي يتحدث بها حسن نصرالله لن تفعل إلا أن تزيد المأساة الاقتصادية سوءا، ولن تقيّد أحدا ممن تضرروا بالانفجار، ولن تُعيد 300 ألف مشرد إلى منازلهم.

ولئن بلغ النظام نهايته بعجزه، وسقط من أعين اللبنانيين، فإن إعادة تدوير نفاياته ليست هي الحل. والعالم الذي بدا وكأنه قادر على الخلق عن لبنان، لم يعد، بعد الانفجار، قادرا على الظهور بهذا المظهر. لبنان أكثر أهمية من أن يقع رهينة بيد تنظيم إرهابي.

ويد العون سوف تمتد من أجل تحقيق التغيير. وطالما أن تدويل التمويل هو المطلوب، فإن تدويل الأزمة هو المنطق. لبنان يمكن أن يكون واحدا من أول النماذج لدولة فاشلة يعود المجتمع الدولي لينتدب نفسه لها، مثله مثل العراق وسوريا لاحقا. وبالشرط التي يضعها لتقديم الدعم، فإنه يفعل ذلك أصلا.

وإذ لا يملك أصحاب المنطق الأعوج، إلا المعاندة، فإنهم ما عادوا يملكون بديلا للعيش إلا الشحانة، إنما ليعاندوا أنفسهم على مواصلة الفشل.

لسان حال الرئيس عون، بعد الانفجار، كان هو نفسه لسان حال زعيم تنظيم حزب الله قبل الانفجار، وكلاهما يتخذ من اللبنانيين رهينة، ويقول: أعطونا مالا وإلا فإن الرهينة سوف تموت. والرهينة أشعبت قهرا، وتقطعت أوصالها وشتت قدرتها على النهوض بدمار مرفأ كان بمخاطبة شريان الحياة الأهم.

ولكن النظام هو الذي مات. ولم يعد منطق الأعوج قادرا على ابتداع أي مخارج. سلطة بعجزها، أصبحت الدعوة إلى "حكومة وحدة وطنية" أمرا ممتكنا.

ولم يسأل أحد من أركان العهد نفسه "وحدة وطنية على ماذا؟"، وإذا كانت الإصلاحات مطلوبة فيها، فلماذا تم رفضها من الأساس؟ ولئن كانت الأزمة خانقة، وتزداد سوءا كل يوم، فلماذا الصلف حيالها؟ ولماذا اختار حزب الله أن ينفرد بالشعب اللبناني لكي يسد له زيادة في الماسي؟ وهل كان من الصحيح، وضع لبنان على حافة الهاوية، استنادا على رهانات فاشلة؟ أم أن المطلوب من "الوحدة الوطنية" أن تكون غطاء فحسب للفشل، وناذرة للهرب من المسؤولية عما الت إليه البلاد؟

وعندما اتضح أن أحدا لا يريد أن يشارك حزب الله في ما صنع، فقد وجدت حكومته حلا آخر لا يقل فشلا، بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة.

والغاية التي لا تخفى على أحد هي أن تعيد تلك الانتخابات إنتاج الهراء الطائفي نفسه، بينما يريد اللبنانيون نظاما سياسيا جديدا.

والسؤال الذي لا بد للمنطق أن يُملّيه هو: هل يمكن لأي انتخابات أن تحل مشكلة الخبز؟ أو عجز الميزانية؟ أو متطلبات إعادة الإعمار؟ أو البطالة المتفاقمة؟ أو غيرها من المشكلات العاجلة؟

نوع من العمى هو الذي يجعل حكومة حزب الله عاجزة عن أن ترى أن الحل المطلوب عاجلا هو الإصلاح الشامل، وأن لبنان لا يقوى على انتظار إجراء انتخابات، كأنه ما كان. وما لم يتوفر لتلك الانتخابات أساس جديد، فلا معنى من إجرائها أصلا.

فماذا بقي في جعبة الحاوي من حيل، لكي يدرك أن النظام الطائفي بلغ نهاية المطاف؟

وفي الواقع، فإن كل الدافع من وراء مجيء حكومة حسان دياب هو معاندة الإصلاحات. وحتى عندما بدأت هذه الحكومة بالتصنع باستقالة وزير خارجيتها ناصيف حني، فإن التعيين السريع لشربل وهبة كبديل عنه، كان نوعا من التأكيد على تلك المعاندة. وبعد فشل مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي، وتداعي الرهانات على "الشرق"، لم يبق إلا الشحانة، حتى وقع انفجار مرفأ بيروت ليقول إن السيل بلغ الزبي بدولة الفشل.

ولكن، فقط عندما طافت مجاري الفساد بعجزها، أصبحت الدعوة إلى "حكومة وحدة وطنية" أمرا ممتكنا.

ولم يسأل أحد من أركان العهد نفسه "وحدة وطنية على ماذا؟"، وإذا كانت الإصلاحات مطلوبة فيها، فلماذا تم رفضها من الأساس؟ ولئن كانت الأزمة خانقة، وتزداد سوءا كل يوم، فلماذا الصلف حيالها؟ ولماذا اختار حزب الله أن ينفرد بالشعب اللبناني لكي يسد له زيادة في الماسي؟ وهل كان من الصحيح، وضع لبنان على حافة الهاوية، استنادا على رهانات فاشلة؟ أم أن المطلوب من "الوحدة الوطنية" أن تكون غطاء فحسب للفشل، وناذرة للهرب من المسؤولية عما الت إليه البلاد؟

وعندما اتضح أن أحدا لا يريد أن يشارك حزب الله في ما صنع، فقد وجدت حكومته حلا آخر لا يقل فشلا، بالدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة.

والغاية التي لا تخفى على أحد هي أن تعيد تلك الانتخابات إنتاج الهراء الطائفي نفسه، بينما يريد اللبنانيون نظاما سياسيا جديدا.

والسؤال الذي لا بد للمنطق أن يُملّيه هو: هل يمكن لأي انتخابات أن تحل مشكلة الخبز؟ أو عجز الميزانية؟ أو متطلبات إعادة الإعمار؟ أو البطالة المتفاقمة؟ أو غيرها من المشكلات العاجلة؟

نوع من العمى هو الذي يجعل حكومة حزب الله عاجزة عن أن ترى أن الحل المطلوب عاجلا هو الإصلاح الشامل، وأن لبنان لا يقوى على انتظار إجراء انتخابات، كأنه ما كان. وما لم يتوفر لتلك الانتخابات أساس جديد، فلا معنى من إجرائها أصلا.

فماذا بقي في جعبة الحاوي من حيل، لكي يدرك أن النظام الطائفي بلغ نهاية المطاف؟

علي الصراف
كاتب عراقي

ثمة منطق أعوج يقف وراء المعاندة والصلف اللذين يتصرف بهما أركان "العهد" في لبنان، من حزب الله، إلى بقية توابعه، وفي مقدمتهم الرئيس ميشال عون.

فهم يريدون "تدويل التمويل"، ولكنهم لا يريدون "تدويل الأزمة"، وذلك باعتبار أن دول العالم يجب أن تقدم معونات ومساعداتها وتمويلاتها حبا في سواد عين حسن نصرالله.

وهم يريدون البقاء في السلطة رغم أنهم يعجزون عن حل مشكلاتها. وهب أن الفساد قدر من الأقدار التي لا مفر منها، وأن الإصلاحات غير مرغوب بها، وأن حزب الله يخوض معاركه الدونكيشوتية داخل وخارج لبنان، انطلاقا من واجبه كحزب "مقاومة وممانعة"، فإن ذلك لا يغني عن الحاجة إلى حلول اقتصادية على الأقل. ولكن حكومته تعجز عن تقديمها، وهي جربت التسول، إلا أنها لم تحصل على شيء يستحق اعتباره حلا، أو مدخلا لحل.

وعدا الحكومة فهناك برلمان ورئيس خردة، ولكن هناك شعب أيضا. وكان يفترض بالمنطق، أن حكومة لا تقدم شيئا ولا حتى لنفسها أن تستقيل، وبرلمانا لا يخدم مصلته أن يعلن عن حل نفسه، ورئيسا يتلقى التوجيهات من تحت عمامة زعيم تنظيم إرهابي، أن ينأى بنفسه عن الإهانة، إلا أحدا لم يفعل ما يمليه المنطق.

وحتى ولو كان انفجار مرفأ بيروت مأساة اقتصادية وإنسانية إضافية فوق ماسي لبنان السابقة، فقد نظر إليه نصرالله على أنه فرصة، وذلك على مطعم من أجل تحويل التعاطف الدولي مع شعب لبنان إلى غنيمه يفوز بها النظام.

وليس واضحا من "الفرصة" أكثر من كونها تسولا بالماسي التي يعيشها اللبنانيون قبل الانفجار وبعد. والتسول دليل على انحطاط الفرصة، ودليل على انحطاط العقلية التي تقف خلفه أيضا. وهو علامة واضحة على مدى سفاهة المنطق حيال بلد لا ينظر إلى نفسه إلا برفعة وشموخ، ولا يقبل النذل الذي يريد نصرالله أن يرضه عليه كبديل يعيش على "معونات طوارئ". ولكن ذلك، على أي حال، هو كل ما بقي لحسن نصرالله من خيارات.

ولا يريد نظام الرئيس عون شريكا في إدارة الأزمة، لأنه لا يريد حلولا يقترحها أي شريك. فإذا كانت الإصلاحات هي حجر الزاوية لأي شراكة، وهي الشرط المسبق لأي دعم دولي، فإنها آخر ما يمكن أن يقبل به حزب الله والرئيس الخردة التابع له.

القاهرة لم تدخل اختبارا عمليا

واكتفت بخطاب فيه الكثير من الدبلوماسية ما يجعل معرفة مدى استعدادها للقيام بدور إقليمي في غاية الصعوبة، فهل تختزل قدراتها إلى لحظة أخرى

ليس شرط أن يكون التحول بالالتزام عسكريا، فهناك اشتباكات سياسية أكثر خطورة، يمكن أن تحقق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، لأن البقاء عند المستوى الفاتر سوف يكون مضرا، فما معنى أن تمتلك مصف الكثير من مقومات القوة الرئيسية وتمتد عن توظيفها بالشكل الصحيح؛ المعنى الوحيد الذي سيتم استدعاؤه على الفور هو عدم وجود إرادة كافية. هنا يتم تجاوز اللحظة المصرية، وتتسرع الدول المناهضة للاستقواء، وينتقل فائض القوة من خاتمة الإضافة إلى وضع أعباء على كاهل الدولة، ويتزايد الخصوم وترتفع الأخطار، ولذلك تحتاج القاهرة إلى استدارة كاملة وعاجلة نحو القضايا الإقليمية، ولا تتكفي بالحضور المشرف فقط، فالدور الساعية للدور تذهب إليه، وعند الاستدعاء يجب ألا يتأخر وتلتك في الاستجابة للنداء.

دخلت مصر اختبارات عديدة الفترة الماضية حول مسألة الدور، وتعرضت لمحن مختلفة، بسبب تدخلات تركيا في ليبيا، وشروع إثيوبيا في بناء سد النهضة وإصرارها على الإضرار بمصالح مصر المائية، وعزم إسرائيل على ضم أراض فلسطينية، وتعامل مع هذه الأزمات بسلوك منضبط أكثر من اللازم.

وعلى الرغم من التلويح بالقوة في حالة ليبيا، والصرامة في حالة إثيوبيا، والإدانة في حالة إسرائيل، تعرضت لاستفزازات وردت بخطاب يتسم برصانة يراها كثيرون لا تتناسب مع طبيعة الحرسات السياسية.

لم تدخل القاهرة اختبارا عمليا حتى الآن، وردت بخطاب به كثير من الدبلوماسية، ما يجعل معرفة مدى استعدادها للقيام بدور إقليمي في غاية الصعوبة، فهل تختزل قدراتها إلى لحظة أخرى؟ أم أن قيادتها منصرفة أصلا عن فكرة الدور حاليا ومستقبلا؟ ينبع الدور الإقليمي لمصر تاريخيا من رحم الدفاع عن الأمن القومي من خارج الحدود، وليس من باب الرغبة في القيادة والزعامة والتأثير، بمعنى أن الدور بعيد عن الرفاهية والمفاصلة بين خيارات متصاعدة، هو جزء متصل بكيان الدولة، ومفروض أن تقوم به شاء الحاكم أو رفض. وهذه هي اللحظة التي طال انتظارها ويمكن الانطلاق منها قبل أن يتحول صياغها إلى وبال.

